جامعة بيروت العربية**جامعة بيروت العربية**
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الدراسات العليا

تداعيات العولمة وسبل مواجهتها عربياً

The Consequences of Globalization and the Ways to Encounter them in the Arab World

رسالـــة أُعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعـــــداد
الطالب حسين عبد الحسن مويح

تحت اشراف

أ.د. محمد المجذوب
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام في جامعة بيروت العربية(لبنان)

د.عقيل محمد عبد
عميد كلية القانون والسياسة في جامعة البصرة(العراق)

بيروت ٢٠١١

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	١
الفصل التمهيدي: ماهية العولمة: التعريف والنشأة والأبعاد	٤
الفصل الأول: تداعيات ظاهرة العولمة عربياً	١٤
المبحث الأول: التداعيات السياسية	١٥
المطلب الأول: اختراق سيادة الدولة وتحجيم دورها الوطني	١٥
المطلب الثاني: تعزيز الولاء القبلي وإضعاف الولاء الوطني في الدولة	٢٢
المطلب الثالث: الحزام العسكري الأمريكي (إستراتيجية التأطير)	٢٧
المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية	٣٣
المطلب الأول : تنامي ظاهرة الفقر	٣٣
المطلب الثاني: غياب التنمية الوطنية المستقلة	٤١
المطلب الثالث: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية	٤٧
المبحث الثالث: التداعيات الثقافية والفكرية	٥٣
المطلب الأول: تسويق الصراع الإيديولوجي (صراع الحضارات)	٥٣
المطلب الثاني: اختراق الهوية الثقافية الوطنية	٥٩
المطلب الثالث: تقويض منظومة القيم والأخلاق في المجتمع العربي	٦٤
الفصل الثاني: سبل مواجهة العولمة عربياً	٦٩
المبحث الأول: سبل مواجهة العولمة على الصعيد السياسي	٧٠
المطلب الأول : تعزيز دور الدولة وزيادة مركزيتها	٧٠
المطلب الثاني : تقوية روح المواطنة	٧٥
المطلب الثالث : تفعيل النظام الإقليمي العربي	٨٠
المبحث الثاني: سبل مواجهة العولمة علي الصعيد الاقتصادي	٨٥
المطلب الأول : رسم سياسات اقتصادية وطنية للحد من ظاهرة الفقر	٨٥
المطلب الثاني: اعتماد المتغير العلمي للنهوض بواقع الصناعات الوطنية	٩١
المطلب الثالث : توفير آليات التكامل الاقتصادي العربي	٩٧
المبحث الثالث: سبل مواجهة العولمة على الصعيد الثقافي والفكري	١٠٣
المطلب الأول : تبني مشروع حوار الحضارات	١٠٣
المطلب الثاني: الاهتمام بالنتاج الثقافي والفكري المجسد للهوية الوطنية	١٠٩
المطلب الثالث: إعادة النظر في المناهج التعليمية	١١٣
الخاتمة	١١٩
قائمة المراجع	١٢٤
الفهرس	١٣٦

المقدمة

لعل من نافلة القول: إن عقد التسعينات من القرن الماضي، شهد مجموعة من المتغيرات الدولية من أبرزها ظاهرة جديدة في مسمياتها وتداعياتها على الأصعدة كافة عرفت (بالعولمة).كان انبثاقها الأول اقتصادياً بحتاً، إلا انه ما لبث أن شمل الجوانب السياسية والثقافية والفكرية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة انطلاقها الأولى، إلا أنه ما لبثت أن جرت محاولات نشرها إلى إرجاء المعمورة جميعها، لاسيما في الوطن العربي والإسلامي. فأصبحت العولمة التحدي الجديد، الذي ميز نهايات القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين، ذلك التحدي الذي تعاظم مع ازدياد التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي الهائل،الأمر الذي جعل الأمة العربية تعيش حالة أزمة معقدة متشابكة الجوانب.

لقد أضحى مصطلح العولمة حديث هذا القرن وبدا يظهر في الخطابات السياسية وفي وسائل الإعلام المختلفة، أصبح من ملامحه تحجيم دور الدولة وتحويل العالم إلى قرية صغيرة بفضل التقدم التكنولوجي والاتصالات، هذا التحول بات يهدد الهوية القومية والتاريخ والإرث الحضاري والثقافة المميزة لدول العالم وشعوبه.

ويمكن القول إن العولمة بدت ظاهرة كبرى مركبة وشديدة التعقيد، واتسمت بالتناقض والديناميكية وذات تأثير مزدوج على أبعاد الحياة الرئيسة اقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً وعلمياً، وتشريعياً، وفنياً. ولاشك أن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية، ومن الصعب الإحاطة بها من خلال دراسة، أو بحث، أو مقالة مهما كانت.

وقد حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على بعض جوانبها، والتي نأمل من خلالها إعطاء تصوراً مرناً، مبسطاً، وكافياً بما يحقق أهداف الدراسة. لذا بدأ البحث والاستقراء لاكتشاف مكامن هذا التحدي بأسلوبه ووسائله المتنوعة. وبسبب تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة، وتزايد خطورتها وازدياد تداعياتها على البلدان العربية، قمنا باختيار هذا الموضوع للبحث فكانت دراستنا تحت عنوان: (**تداعيات العولمة وسبل مواجهتها عربياً**).

ولأجل إيضاح هذه الدراسة للمشكلة موضوعة البحث بإبعادها المتشعبة والمتباينة واكتشاف مكامن ومخاطر هذه الظاهرة، وبيان أهم طرائق وسبل معالجتها ووسائل التصدي لها، قسمت الدراسة إلى فصلين أساسيين وفصل تمهيدي :

الفصل التمهيدي سيتم فيه تناول المصطلح (العولمة) بإيجاز من حيث تعريفه ونشأته وابعاده.

أما الفصل الأول فسنتناول فيه أهم التداعيات الفعلية، التي يمكن أن تسببها ظاهرة العولمة على مجتمعنا العربي، وتم تقسيمها إلى ثلاثة تداعيات خطيرة. تمثلت تداعياتها السياسية في إضعاف سلطة الدولة ومركزيتها، وتقوية الولاء القبلي على حساب الولاء الوطني للدولة، مع بيان خطورة استراتيجية التأطير الأمريكي الجديدة على منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما منطقتنا العربية.

بينما تمثلت التداعيات الاقتصادية للعولمة بتنامي ظاهرة الفقر، وغياب التنمية الوطنية المستقلة، وتعاظم تأثير دور الشركات متعددة الجنسية.

في حين شملت التداعيات الثقافية والفكرية لظاهرة العولمة، في صراع الحضارات واختراق الهوية الثقافية الوطنية، بالإضافة إلى اختراق منظومة القيم والأخلاق في مجتمعنا العربي.

وسنتناول في الفصل الثاني، أهم طرائق وسبل الوقاية أو التقليل من تداعيات ظاهرة العولمة على المجتمع العربي، وقد تم تقسيم تلك الطرق من حيث الأهمية إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول على الصعيد السياسي أكد على ضرورة زيادة مركزية ودور الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي، وتقوية روح المواطنة، فضلاً عن المطالبة بتفعيل النظام الإقليمي العربي .

اما المبحث الثاني فكان للتأثير الاقتصادي المتمثل بوضع دراسات اقتصادية للحد أو التقليل من ظاهرة الفقر، واعتماد المتغير العلمي، للنهوض بواقع الصناعات الوطنية والتأكيد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي.

في حين كان المبحث الثالث للميدان الثقافي والفكري، قد طُرح فيه مشروع حوار الحضارات، والاهتمام بالنتاج الثقافي والفكري المجسد للهوية الوطنية، وضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية المعتمدة في الوطن العربي .

فضلاً عما تقدم فقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

فرضية الدراســـة

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين تتمحور الأولى في البحث عن تداعيات العولمة عربياً، وسنحاول الإجابة على التساؤل الأتي:

ما أهم تداعيات العولمة على البلدان العربية؟

في حين تنصرف الثانية لتعالج طرائق مواجهة العولمة عربياً، وسنحاول الإجابة على التساؤل الأتي:

ما أهم طرق مواجهة العولمة؟

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من الموضوع ذاته(العولمة) هذه الظاهرة الخطيرة، التي باتت مثار نقاش وجدل كبيرين سادا بين أوساط المختصين وغير المختصين.

وعلى الرغم من الكتابات الكثيرة، التي تناولت هذه الظاهرة، إلا أننا نشعر بأنها غير كافية، وأنها لم تسهم إسهاماً كبيراً في تغطيتها واثرائها من حيث ماهيتها وتداعياتها، ومن ثم وسائل مواجهتها.

منهجية البحث

استندت الدراسة في إعدادها وكتابتها على منهج التحليل والاستنتاج القائم على جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها، ثم استنتاج أهم الأفكار منها.

فضلاً عن أن هذه الدراسة قد اهتمت في بعض جوانبها على المنهج التاريخي، وبخاصة عند دراستها لنشأة، وتطور ظاهرة العولمة.

الخاتمـــة

في نهاية دراستنا الموسومة(**تداعيات العولمة وسبل مواجهتها عربياً**)، يمكن القول بأن العولمة هي محاولة غربية ترمي إلى إنشاء نظام عالمي جديد، مؤطراً بمفاهيم غربية، لاسيما الأمريكية منها بالدرجة الأولى. إنها ظاهرة كونية ذات نظرة بعيدة تستهدف ابعد نقطة في العالم. وهذا النظام يعني السعي تأسيس صرح جديد منتظم يعمل على تعميم المفاهيم الغربية في أرجاء العالم كافة. وهذا ما جعل النظام الجديد يختلف عما سبقه من نظم دولية تقليدية، وذلك لانتفاء وجود الدولة ذات السيادة المطلقة في النظام العالمي اليوم وتحويل العالم إلى ساحة للمنافسة من اجل تحقيق المصالح القومية للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العولمة عملية تكاملية ذات أبعاد متعددة تشتمل على الأصعدة جميعها، بل ان لها على كل صعيد آلية من الآليات التي تستخدمها وصولاً إلى تحقيق مبتغاها. وتعددت تلك الآليات على الصعيد الواحد. ولأجل الإحاطة بهذه العملية وفهم مضمونها لابد من التطرق إلى جميع أبعادها، من دون استبعاد أحدها، لأنها أبعاد متداخلة مع بعضها البعض، فضلاً عن ضرورة توافر إمكانية لفهم واع وملم بجميع هذه الأبعاد.

لقد كان لتداعيات ظاهرة العولمة في المجتمع العربي دور كبير في إضافة الكثير من التصدعات إلى بنية هذا المجتمع، على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد عملت هذه الظاهرة على تشويه الكثير من معالم الثقافة العربية، وأحلت محلها ما يتفق مع أهداف الهيمنة الامبريالية الغربية الأمريكية، والصهيونية العالمية. فالثقافة العربية ذات الأصالة، والتراث المتفاعل مع الهوية العربية الإسلامية، هي التحدي الكبير للعولمة الثقافية، ووسائلها في اختراق الشعوب. وعلى الرغم من آثارها السلبية الواضحة في الثقافات العربية فإن الاستجابة لتلك التحديات التي ولدتها العولمة ما زالت في مراحلها الجنينية تواجه العولمة بخطاب وطني قومي إسلامي مركب وموحد من قبل الأقطار العربية كافة.

إن الخطورة التي نتجت من ظاهرة العولمة دفعت بالعديد من المفكرين والباحثين إلى تبني العديد من البرامج والطرق والآليات التي من شأنها الحد، أو الحؤول دون تفاقم خطورة تلك الظاهرة. ولم نكن غافلين عن دراسة الظاهرة، موضوعة البحث، عند التطرق إلى أهم مميزاتها على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات

١. فيما يخص ماهية العولمة ثبت من خلال الدراسة أن مصطلح العولمة هو من أكثر المصطلحات التي شكلت لبساً كبيراً في تحديد مفهومها بشكل نهائي، وثابت. فليس هناك تعريف واضح وشامل ومحدد يحظى بالقبول العام لمفهوم العولمة.

٢. إن مفهوم العولمة مفهوم مركب يشتمل على أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية.وصفة التركيب هذه لا تنبع من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم، وإنما من

استخدامه للتعبير عن كل المتغيرات، التي تصيب هذه الإبعاد المختلفة والآثار الناجمة عنها. فالعولمة ليست عملية آحادية الاتجاه، بل هي في جوهرها تعبير عن ديناميكية معقدة.
٣. وفيما يخص تحديات ظاهرة العولمة لبلداننا العربية فإننا نرى أن أهمها هو التحدي السياسي الذي يتمثل في التأثير الخطير لمفهوم الدولة الوطنية وسيادتها وسلطانها، مما يؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية والعرقية والإثنية وشق الصفوف وتأجيج الصراعات الداخلية، وهو ما يعد تهديداً مباشراً للأمن الوطني لأي دولة، وبخاصة البلدان العربية التي تتباين فيها معالم النسيج الاجتماعي ومكوناته الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية.
٤. وبالنسبة للتحدي الاقتصادي للعولمة، فقد تبين بأن جوهره لا يكمن في مظهرها بقدر ما يكمن في مضمونها، إذ تمثل العولمة الاقتصادية مشروعاً سياسياً (لليبرالية) الجديدة، التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، وبدون قيود وإنهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية واختراق الحدود القومية، وتفكك هياكل الإنتاج الوطنية وإحلال هيكل إنتاجي عالمي محلها.
وستعمل العولمة كذلك على نقل البلدان النامية، بما فيها الدول العربية، من حالة التبعية الاقتصادية السائدة إلى طور الاحتواء الاقتصادي. وحينئذ تفقد الكثير من استقلالية قرارها الاقتصادي،والتنموي.
٥. وفيما يخص التحدي الثقافي والفكري، فإن العولمة تقوم على أساس الإذابة التي يتقنها من يمتلك أدوات الاتصال والتحكم بالمعلومات وإنتاجها وتدفقها دون مراعاة لثقافات الشعوب وحاجاتها وخصوصياتها وإمكاناتها لخلق مكون ثقافي عالمي. فهي تسعى إلى تغريب الإنسان وعزله عن قيمه ومبادئه وأرضه ووطنه، أو جعله إنساناً مستهلكاً غير منتج.وثقافة الصورة هي مفتاح النظام الثقافي للعولمة وخطاها بما يمتلكه من مقومات التأثير الفعال وتحطيم الحاجز اللغوي.
إن نظام الثقافة الجديد يضخ ملايين الصور يومياً بواسطة الشبكة الإعلامية الواسعة التي تنشر ثقافة السوق والاستهلاك المتمثلة بالمسلسلات وأفلام وصناعة الأزياء والعطور والعنف والجريمة والثراء السريع. ويستقبلها المتلقون من البشر لمحاكاة هذا النمط بالسيطرة على الوعي والإدراك لإخضاع النفوس وتعطيل فاعلية العقل وتكيف المنطق وقولبته سياسياً لصالح سيادة الثقافة الغربية على العالم.
٦. وبالنسبة إلى طرائق مواجهة العولمة على الصعيد السياسي، فان الدراسة توصلت إلى ما يأتي:
أ. ضرورة إعادة رسم حدود النظام العربي مع البيئة الإقليمية والبيئة الدولية من خلال وضع خطة عربية للاستفادة من عناصر القوة الموجودة وغير المستثمرة كافة.
وبعبارة أخرى وضع (إستراتيجية عربية) تتفق عليها جميع الأطراف المؤثرة والمتمثلة بالدول العربية في مشرق ومغرب الوطن العربي.
ب. هدم الأسوار والحدود المصطنعة الفاصلة التي تقف حائلاً أمام عولمة عربية، بعيداً عن الانفعالات القومية.
ج. توحيد المواقف العربية إزاء مختلف الأنشطة في السياسات الخارجية والأمم المتحدة والتكتلات الدولية، وذلك من خلال تفعيل دور الجامعة العربية، وجعلها مصنعاً للقرار السياسي العربي بدل كونها منظمة عربية لا حول لها ولا قوة.
د. النظر إلى مستقبل النظام الإقليمي العربي بجعله بديلاً فاعلاً للسياسات الفردية، وذلك من خلال تفعيل الحوار العربي – العربي. فلا ضير في ان تسود أنظمة متعددة ومختلفة في

سياستها الخارجية ولكن بشرط أن تأخذ بالاعتبار (مصلحة النظام العربي) إزاء التحديات الداخلية والخارجية.
٧. أما بالنسبة إلى طرائق مواجهة العولمة على الصعيد الاقتصادي، فإن الدراسة توصلت إلى ما يأتي:
أ. لابد من تطوير ورفع كفاءة المؤسسات العربية المشتركة، والاهتمام بالسوق العربية المشتركة، والتركيز على الصناعات العربية الخفيفة والثقيلة، وتحقيق التبعية بالتصنيع، وتحقيق مركز تفاوض أفضل في الاقتصاد الدولي، المؤلف من تكتلات دولية اقتصادية كبرى، وتحسين المركز التفاوضي إتجاه منظمة التجارة العالمية.
ب. الميل إلى رؤى شمولية تتبنى إستراتيجية تكاملية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ضوء العقبات التي واجهها الحل الرأسمالي والإخفاقات الاشتراكية، يبدو العمل التعاوني هو أفضل صيغة ملائمة لمتطلبات واقع التنمية العربية.
ج. إن الدخول إلى العولمة والتفاعل معها يفترض إجراؤه وفق خطوات مدروسة دون التسرع أو القبول بالاندماج في السوق الرأسمالية، أو إتباع وصفات مؤسسات العولمة المالية، ولاسيما ما يتعلق بالخصخصة التي سوف تسبب خسارة مادية واجتماعية كبيرة اللمجتمع العربي.
٨. أما بشأن سبل مواجهة العولمة على الصعيدين الثقافي والفكري، فالأمر يتطلب ما يأتي:
أ. العمل على تفعيل الحوار الثقافي مع الأمم الأخرى، لأن منطق الحوار هو الوحيد الذي يتيح ويؤكد استمرارية الوجود مع الحفاظ على الخصوصية، وتكثيف الجهود الثقافية المختلفة لمواجهة تحديات الصراع الحضاري والثقافي القائم على العولمة الثقافية.
ب. على الرغم من أن العولمة تحطم الحواجز بين الأمم، فالدول العربية مطالبة بأن تكون نوافذها مفتوحة على الأمم الأخرى، لكي يتيح التفاعل مع الحضارات المختلفة لتجديد ثقافتها وإثراءها، وهذا ما فعلته الثقافة العربية الإسلامية.
ج. تشجيع الثقافات المحلية والوطنية لتتاح لها فرصة الازدهار إلى جانب الثقافات الأجنبية، واحترام الخصوصية الثقافية والتنوع الثقافي والمحافظة عليها كرصيد إثراء للحضارة المعاصرة، والعمل على التطوير والتفاعل مع الواقع بعلمية وايجابية ومعرفة ما يجب أن نأخذه وما يجب أن نتركه، مع الاهتمام بتشخيص العلل ومعرفة مكامن الضعف وتجاوز النواقص ونقد الذات والترفع عن الخطايا والتفاعل مع العالم بصدق من دون هواجس الماضي وحسابات التاريخ.
د. تأكيد السمات الثقافية القومية للغة والتراث والفنون والتعليم والبحث والمخترعات والاتصالات الحديثة والنقل المتطور والإعلام النقي الصادق، التي تضمن خصوصية حية تواجه باقتدار ولا تنهزم، تتقدم ولا تنعزل، تتفاعل ولا تذوب، تدحر الغزو الثقافي للعولمة وتنتصر متمسكة بهوية وطنية وثقافة قومية.

ثانياً:التوصيات

من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، وحتى يمكن استخدام آلياتها بكفاءة باتجاه التعامل معها بايجابية، لابد من وضع بعض التوصيات التي تضاف لما سبق الحديث عنه في متن الدراسة من إجراءات بهدف التقليل من تداعياتها، وهي:
١. ضرورة التعامل مع ظاهرة العولمة وعدم مقاطعتها، ولكن بحذر شديد.

٢.لابد من بناء الدولة على ركائز من المؤسسات والقوانين لتسهيل التعامل مع ظاهرة العولمة(دولة مؤسسات).
٣. لابد من تهيئة الفرد (المورد البشري) في دول العالم النامية للتعايش مع الآخرين وتقبلهم .
٤. توفير المعلومات اللازمة والضرورية للجميع، وخاصة المتعلقة منها بإدارة القطاعات الاقتصادية للدولة.
٥. تشجيع القطاع الخاص والاستثمار.
٦. المواءمة ما بين التقنيات الادارية وواقع البيئة العربية.
٧. المحافظة على الموروث الحضاري والثقافي والتربوي والديني...الخ.
٨. ترسيخ القيم والمبادئ العربية والإسلامية.